وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٦ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠٠٧/٣/٢٩ باعتماد الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٢/٢ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٦٦٦٢٤٣ ج (فقط اثنان مليون وستمائة وستة وستون ألفًا ومائتان وثلاثة وأربعون جنيهًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٩١٧٥٥٢,٢٥ ج (فقط مليون وتسعمائة وسبعة عشر ألفًا وخمسمائة واثنان وخمسون جنيهًا وخمسة وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٧٤٨٦٩٠,٧٥ جنيه (فقط سبعمائة وثمانية وأربعون ألفًا وستمائة وتسعون جنيهًا وخمسة وسبعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ١٢٩٠٩١٩٤,٠٦ جنيه (فقط اثنا عشر مليونًا وتسعمائة وتسعة آلاف ومائة وأربعة وتسعون جنيهًا وستة قروش لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٢/٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى